

أثر الإدارة الإلكترونية على أداء الموانئ البحرية ودورها في تحقيق الأمن القانوني

The impact of e-management on the performance of seaports and its role in achieving legal security

بن عيسى حياة*، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

benaissarajae8@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025 / 03 / 20 تاريخ قبول المقال: 2025 / 04 / 30 تاريخ نشر المقال: 2025 / 05 / 13

الملخص:

تتأثر جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات عدة، وكان لذلك أثر كبير على النقل البحري عامة وعلى الموانئ سواء من حيث مفهومها وأساليب إدارتها على أنها الأكثر تأثراً بهذه التطورات لارتباطها الكبير بالتجارة الدولية، فالعلاقة بين التنمية وتوليد المعلومات واستخدامها أصبح واضحاً وبالتالي أصبح الاستثمار في المعلومات والانترنت أحد عوامل الإنتاج وهذا ما أدى إلى زيادة استخدامها في تسيير الموانئ، باعتبارها المنظم والمحرك الأساسي لحركة تداول البضائع والسلع داخلها فهي تقلل من وقت انتظار السفن وتعزز من سرعة مناوئتها، وكذا تسيير أعمال مستخدمي الميناء وتوفير البيانات وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار وتكيفها وفق النظام القانوني. مما يستوجب تعديل هذا الأخير مع ما يتماشى وهذه التطورات ويسهر على ضمان وحماية كل المعلومات ومختلف البيانات من كل الخروقات والقرصنة التي قد تخترقه بأن يواجه كل التحديات والصعوبات التي قد تستعرضه، فمع التقدم التكنولوجي المستمر أصبحت الرقمنة في قطاع الموانئ ضرورة ملحة لضمان استدامة النمو الاقتصادي والتجاري.

الكلمات المفتاحية: الموانئ، المعلوماتية، الإدارة الإلكترونية، التجارة الدولية، النظام القانوني.

Abstract:

All economic sectors and areas are affected by the development of information and communications technology at various levels. This has had a significant impact on maritime transport in general and on ports, both in terms of their concept and management methods, as they are the most affected by these developments due to their strong connection to international trade. The relationship between development and the generation and use of information has become clear. Consequently, investment in information and the Internet has become one of the factors of production. This has led to an increase in their use in port management, as they are the regulator and primary driver of the movement of goods and commodities within them. They reduce ship waiting times and enhance the speed of their handling, as well as manage the work of port users, provide data, provide the necessary information to decision-makers, and adapt them in accordance with the legal system. This requires amending the latter to keep pace with these developments and ensure the security and protection of all information and various data from all possible breaches and piracy, and confront all challenges and difficulties that may arise. With the continuous technological progress, digitization in the port sector has become an urgent necessity to ensure the sustainability of economic and commercial growth..

Key words: ports ;informatics ;e-administration ;international trade ;legal system.

*المؤلف المرسل.

المقدمة:

أصبحت التحولات الإدارية الإلكترونية في كل القطاعات أمرا لا مفر منه، وذلك لظهور الوسائل الحديثة في مجالات النظم وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة والتي أحدثت انقلابا وتحولا في مفاهيم وأساليب الإدارة ، فهو تحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية لسير الموانئ ، والتي كان لا بد عليها من مسايرة الثورة المعلوماتية ، ما تنعكس على استعانة النظم القانونية بالأفكار الحديثة في المجال التكنولوجي وتطبيقها على الموانئ بنشوء أفكار قانونية جديدة في ضوء المتغيرات الحديثة والمستحدثة التي طرأت على سير الموانئ والاستفادة منها ما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كالموانئ الذكية والعديد من التقنيات الحديثة في السير والإدارة كنظام التبادل الإلكتروني للمعلومات EDI وكل ذلك بتوفير آليات تقنية حديثة، وسنبين ذلك من خلال صياغة الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تسيير وتنمية الموانئ ؟ وهل استطاع المشرع الجزائري مواكبة هذه الثورة التقنية والتكنولوجية على مستواها، واحتوائها بمنظومة قانونية خاصة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا الوقوف على بعض النصوص القانونية التي نص عليها المشرع الجزائري لتنظيم سير الموانئ ، باعتماد المنهج الوصفي والتحليلي المتناسب مع طابع الدراسة ، وقد قسمنا هذا البحث إلى محورين تطرقنا في المحور الأول إلى ماهية الإدارة الإلكترونية أما المحور الثاني قد تناولنا من خلاله انعكاس التحول التكنولوجي في تسيير الموانئ على المنظومة القانونية الوطنية و مستجداتها على الموانئ وسيرها.

1- ماهية الإدارة الإلكترونية

إن تزايد الاهتمام بجودة الخدمات الإلكترونية في مجال النقل البحري وتسيير الموانئ يظهر جليا من خلال اتجاه كل الشركات الملاحية والمؤسسات المينائية الكبرى إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في تعاملاتها لتحقيق التحسن المستمر لجميع العمليات المتعلقة بالنقل ومجال الاستيراد والتصدير ، فالابتكار هذه التقنيات الجديدة أصبح التفكير الجدي في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية باستخدام الحاسب الآلي وشبكات الانترنت في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات بطرق الإلكترونية¹.

1.1- مفهوم الإدارة الإلكترونية وسبل تطبيقها :

لقد كان لظهور الحواسيب والأنظمة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصالات دور كبير في ظهور الإدارة الإلكترونية ، والتي طفت في تطبيقاتها على حل المرافق الاقتصادية الهامة ، وخاصة الموانئ البحرية لاتصالها الوثيق والتكاملي بالتجارة الدولية التي تتطلب فعلا السرعة في الأداء والجودة في الخدمات ، والتي لن تتجسد بها إلا بمواكبة كل ما هو جديد بواسطة استثمار التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما يحتم تغيير أشكال وسبل تقديم الخدمات من كلها الروتيني التقليدي إلى أشكال جديدة إلكترونية.

1.1.1- تعريف الإدارة الإلكترونية:

إن العمل على تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وإدخال ما يستجد في مجال التقنية إلى بيئة العمل يهدف أساسا إلى رفع مستوى الأداء ، ويستلزم توفير البنى التحتية اللازمة بدءا بالبيئة التشريعية التي تخدم المستجدات

التقنية المتولدة، وتعتبر الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، ما دفع بالدول إلى التفكير الجدي في الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية في نشاطها وخدماتها بطرق تسهم في تنشيط المعاملات وحل العديد من المشكلات التي أصبحت الموانئ تعاني منها بسبب تعقد الإجراءات، واختناقها بتراحم السفن لتوقفها الطويل بالميناء، هذا المرفق الحيوي والاقتصادي الهام اللصيق بالتجارة الدولية يستوجب فعلا مراقبة كل ما هو جديد والسرعة و الجودة في الخدمات في إطار تقني موصول بغطاء قانوني يضمن توفير الوقت والجهد.

حيث أن التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات أدى إلى بروز نمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد وهو ما اصطلح عليه بتسمية الإدارة الرقمية، أو الإدارة الإلكترونية وبانتشار شبكة الانترنت، وظهور الاهتمام بها أكثر بعد تعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية التي قادتنا إلى عصر المعرفة. والمفهوم الشائع للإدارة الإلكترونية هو الاستغناء عن المعاملات الورقية والاتجاه إلى السبل الإلكترونية عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات.

وتعرف أيضا بأنها قدرة القطاع الحكومي على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان معتمدة على مبدئين: فالأول تقني ويتمثل في إعداد المعلومات إلكترونيا وتناقلها عبر شبكة الانترنت وضمان دقتها وسيرها. والثاني هو إجرائي، يتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصادقتها².

2.1.1-أسباب التوجه نحو الإدارة الإلكترونية:

أثرت التقنيات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النشاط المينائي، ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الإدارة التقليدية، دفعت بها إلى وجوب الانتقال إلى النمط الإلكتروني ومن أهم الأسباب الدافعة لذلك:

-توجهات العولمة التي ساهمت في الإنتاج والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة إذ تمثل ظاهرة العولمة فلسفة جديدة للعلاقات الكونية لها أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية و قانونية .

-تسارع التقدم التقني والثورة المعرفية المرتبطة به، وتزايد حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا يتطلب تعظيم الفوائد المرجوة منه وتسخيرها لتسهيل الحياة العملية خاصة في مجال النقل والموانئ البحرية.

- الاندماج مع متطلبات البيئة المحيطة وتجنب العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية وتقنية الاتصالات والسرعة والتنافس في تقديم الخدمات والسلع، وبالتالي تحقيق الكفاية والنوعية والكمية الملائمة.

-دافع الزمن والوقت، فكثيرا ما كان الزمن يقف عقبة أمام النقل البحري والموانئ بحيث تسعى هذه الإدارات إلى كسب سباق السرعة ما جعلها تبحث عن الاستفادة من تطبيقات التقنية باعتبارها المطلب الأول لتجنب أسباب بطئ الحركة والمعاملات اليدوية والورقية.

هذه الأسباب وغيرها أوجبت على الواقع الفعلي عملية تحويل الإدارة من تقليدية إلى إدارة إلكترونية لتتماشى والواقع العالمي المفروض عليها وهي مبررات وأسباب عامة في جميع القطاعات وليست حكرا على قطاع النقل والموانئ.

2.1- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

إذا التخطيط الاستراتيجي للميناء هو الخطوة الأساسية الأولى لإعطاء انطباع أو صورة لاتجاه تطوير أهداف محددة³ وتمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في الأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، فهي عملية معقدة ونظام متكامل من تقنيات الإدارة الإلكترونية وتفعيلها على مستوى الموانئ، فمشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع يحتاج إلى البيئة المناسبة لطبيعة عمله كي يحقق هدفه ونجاحه ولذلك فإن تضيق الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات ومنها:

1.2.1- المتطلبات الإدارية والتقنية للإدارة الإلكترونية:

تتمثل في وضع مخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للدراسة ووضع مقاييس الإدارة الإلكترونية والتكامل بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة، وتوفير النظم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وتحويلها وتغييرها بما ينسجم مع مبادئ الإدارة الإلكترونية كاستحداث إدارات جديدة تسير التطور التكنولوجي⁴.

2.2.1- المتطلبات البشرية للإدارة الإلكترونية:

يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح لأي مشروع أو مؤسسة وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ لتقدم التقني ، ولها من الخبرة ما يؤهلها لأن تكون موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات ، و هو يعتبر أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في تطبيق الإدارة الإلكترونية سبب تعامل الميناء مع شركات عملاقة ومتعاملين من مختلف دول العالم وهذا ما يؤكد أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب تغيرات جذرية، ما يستوجب ضرورة إعادة النظر ينظم التدريب والتكوين لمراقبة متطلبات التحول الجديد. وبناء القدرات من خلال التدريب على معرفة طرق إعادة استعمال الحاسب الآلي وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات والمعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم بواسطة معاهد ومراكز تدريب⁵.

3.2.1- المتطلبات القانونية للإدارة الإلكترونية:

وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقوي التحول الإلكتروني أثناء التطبيق ويضفي عليها المشروعية والمصادقية أي تكملة النقائص والفراغ القانوني اللازم والذي يمكن من أن يظهر في مرحلة من مراحل التحول ، بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعلومات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية . وهذا ما

يبرز بأثر الإدارة الإلكترونية بالقوانين المعمول بها ما يستوجب تعديل وتعتبر القوانين بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الإلكترونية⁶.

4.2.1- البنية التحتية للإدارة الإلكترونية:

تتطلب الإدارة الإلكترونية وجود مستوى مناسب، وعلى مستوى عال يتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات اللاسلكية والسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل و نقل المعلومات، إذ لا بد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصال بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ومتنوعة للكم الهائل من الاتصالات والمعلومات، وضمان التجهيزات التقنية من معدات وأجهزة وحواسب آلية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي تستطيع بواسطتها التواصل مع أجهزة الكمبيوتر والهاتف الذكي وغيرها من الأجهزة التي تمكنا من الاتصال بالشبكة العالمية الوطنية، وتنظيم المحددات الهيكلية بما يضمن انسجامها مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.

3.1- أهمية الإدارة الإلكترونية:

تتمثل أهمية الإدارة الإلكترونية في تحسين مستوى الأداء بالموانئ البحرية وزيادة الصادرات ودعم الاقتصاد الوطني كما أن إيجاد إدارات قادرة على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي يضمن تدفق المعلومات بدقة وكفاية ويؤدي إلى تجنب مخاطر التعامل الورقي.

كما ساهمت الإدارة الإلكترونية في تنظيم كل ما يمكن أن يقدمه الميناء من أنشطة وخدمات لعملائه من أصحاب البضائع وملاك السفن والوكلاء الملاحين وكذا ربط جميع تلك الأنشطة والخدمات بنظم تكنولوجية حديثة، وربطها مع الإجراءات التي تباشرها الجهات السيادية الجمركية والأمنية والرقابة العاملة بالميناء في نظام متكامل. وهذا ما يبرز أهم خصائصها ومميزاتها والمتمثلة في التحكم في جميع العمليات من خلال شبكة لاسلكية لإرسال أوامر التشغيل واستقبال بيانات الحركة وقت حدوثها بالأرصعة والساحات، وتوفير تخطط آلي لحركة السفن والأرصعة⁷، كما ساهمت في تطوير الاتصالات من خلال اعتماد نظام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI مع الجهات الخارجية والخطوط والوكلاء والملاحين، كما تعمل على تقديم خدمات للعملاء من خلال الانترنت كالاستفسار والحجز والسداد الإلكتروني.

فلتطبيق هذه التقنيات أهمية كبيرة لتجنب الآثار السلبية للنظام والإدارة التقليدية على الاقتصاد الوطني، والذي قد ينتج عن أحجام السفن وأصحاب البضائع عن التعامل مع الميناء لبطء الإجراءات وكذا الزيادة في تكلفة التشغيل والرسوم⁸.

و بهذا تتمكن التقنية من الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها متحدية في ذلك حدود الزمن والمكان وصعوبة الاتصال.

2- انعكاس التحول التكنولوجي في تسيير الموانئ على المنظومة القانونية الوطنية ومستجداتها على الموانئ وسيرها.

في ظل المستجدات المتوالية والتطورات الحديثة في مجال تسيير الموانئ على المستويين الإقليمي والدولي صار لزاما على الجزائر وضع الدراسات وتنفيذ السياسات الكفيلة بتطوير أداء الموانئ ، نظرا لما تمثله من ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاد الوطني بكافة مجالاته ، ولإنعاش النقل البحري الذي ينقل عبره 90% من التجارة الخارجية ، فقد كان للتغيرات والتقدم التكنولوجي والصناعي الذي عرفه العالم أثر واضح على القطاعات الاقتصادية الهامة وعلى قطاع النقل البحري بجميع أنشطته الخدمية لا سيما على مستوى الموانئ ومحطات الحاويات ، مما يحتم إعادة النظر في كيفية التعامل مع هذا المرفق الاقتصادي الهام لمواكبة التطورات المتلاحقة النظر ولمواجهة المنافسة الحادة ، إذ أن الموانئ لم تعد تعتمد على موقعها الجغرافي ، بل على المنافسة المتزايدة نتيجة التغيرات التكنولوجية ، حيث أصبحت الموانئ تعمل على تقديم التسهيلات وبالإعتماد على الرقمنة والحاسب الآلية.

1.2- تطبيق البعد التشريعي على متطلبات الإدارة الإلكترونية:

بعد أن دخل العالم العصر الرقمي ، أصبح معيار التقدم والتطور لأي دولة يحكمه مقدار قدرة الدولة على اللحاق بركب الثورة المعلوماتية وفهم حقيقة حتميتهما⁹ ونتيجة لذلك وللضرورة التي فرضتها التكنولوجيا الحاصلة في مجال العولمة ظهرت آليات جديدة لإدارة الموانئ والتي تعتبر أحد أنماط الإدارة المعاصرة ، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة نحو إرساء معالم الإدارة الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة للإدارة الإلكترونية . إن تأثير وتأثر الإدارة الإلكترونية، بقوانين المعمول بها أمر مهم ما يستوجب تعديل وإيجاد قوانين تكفل وتتلاءم مع متطلبات الثورة التكنولوجية المعاصرة .

1.1.2- إصدار التشريعات الضرورية وتحديثها وفقا للمستجدات التكنولوجية:

أصبحت القواعد القانونية نتيجة للتطورات التكنولوجية قواعد تتجاوز النظرة التقليدية للقانون، حيث أصبحت هذه القوانين تتراجع بدخول التقنية الحديثة كما هو الشأن بالنسبة للعقد بأن أصبح عقدا إلكترونيا وظهور الشركات الافتراضية والشأن نفسه في مجال النقل البحري. حيث أصبح المهتمون بالنقل البحري والموانئ يتعاملون وفق طرق حديثة تكنولوجية خاصة عند ظهور التجارة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية لسير العمل داخل الموانئ وكانت آخر المستجدات اعتماد المرسوم التنفيذي 147/21 المتعلق بإنشاء المجمع المينائي الجزائري، وهو نظام رقمي إلكتروني يهدف إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية للأطراف المعنية في السلسلة اللوجستية¹⁰.

كما سجلت هذه التطورات ظهور ما يعرف بالموانئ الذكية أين أصبحت المؤسسة المينائية ملزمة فعلا بتحسين خدماتها باستمرار وتبسيط إجراءاتها ، فلم يعد دور الميناء يقتصر على الخدمات التقليدية الخاصة باستقبال السفن وتفريغ البضائع وشحنها، وإنما اتسع ليشمل أنشطة تجارية وصناعية ، فالموانئ الحديثة والمتطورة تستمد أهميتها من كونها مراكز لخدمة النقل والتجارة فهي تلعب دورا هاما في سلسلة النقل المتكامل وبالتالي فإن إدارة الموانئ قد تطور ، ولعل أهم ما يميزها هو تكنولوجيا المعلومات والإدارة الإلكترونية ، لإدارة المعلومات المتعلقة

بالسفن والبضائع وسلسلة النقل باستخدام الأنترنت والتجارة الإلكترونية لتحسين أداء الميناء ورفع قدرته التنافسية. مما يستوجب تنظيمها وإحاطتها بمنظومة قانونية خاصة تكفل الحماية والاستمرارية لهذه المستجدات التكنولوجية الهامة¹¹.

2.1.2- تأثير النظم القانونية بالتحول الرقمي في إدارة الموانئ البحرية :

تتبع فكرة تطوير الإدارة الإلكترونية بالضرورة على آلياتها القانونية ولتكتسب الموانئ تميزا تنافسيا كميناء محوري يجب أن يتوافر على إدارة محورية متطورة لتعاملها مع الشركات الملاحية العملاقة وما يلزمها بأن نكون في نفس مستوى كفاءة هذه الشركات، فعليها أن تستخدم نظاما إدارية لتسيير نشاطاتها وضمان التقدم لتحقيق أهدافها والحساب المميز التنافسي في مختلف الأنشطة التي تقوم بها، ولذا يأتي ذلك بربط عمليات الموانئ بالنظم الإلكترونية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تخطيط والتنفيذ والمراقبة¹².

هذا ما يبرز تأثير الإدارة الإلكترونية بالقوانين المعمول بها ،ما يستوجب تعديل وتغيير القوانين بما يتلاءم مع مفهوم ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ،فمن الخطأ البدء بممارسة هذا النوع من الإدارة ودخول عالم الرقمنة قبل وضع أسس قانونية للتعامل مع هذا التحول والانتقال إلى التعامل مع الآلة و نظم المعلوماتية خاصة بإصدار التشريعات الضرورية أو تعديلها فيما يتناسب مع متطلبات العصر¹³ ، فمن شأن ذلك أن يفتح المجال لبعض الأشخاص للقيام بعمليات غير مشروعة .فإصدار التشريعات يضمن السرية والخصوصية للبيانات المتداولة عبر الشبكات والمحافظة عليها.

3.1.2- الحماية القانونية للإدارة الإلكترونية بالموانئ البحرية: لا يمكن إغفال أو الاستهانة بالتغطية

القانونية لكل المستجدات وخاصة في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات، والنظم الإلكترونية الحديثة، لما لها من قيمة وأهمية في الحفاظ على الحقوق وتوفير إجراءات قانونية جديدة تتوافق مع المعاملات الحديثة، ويكون ذلك من خلال:

-تشريعات تجرم اقتحام المواقع الإلكترونية أو إتلافها

-تحريم انتهاك المعلومات واختراق الشبكات الإلكترونية¹⁴

-تجريم انتهاك سر التوقيع الإلكتروني

-وكل أعمال القرصنة الإلكترونية التي أصبحت خطرا على نظام المعلومات للشركات الكبرى وخاصة مجال النقل البحري والموانئ باعتبارها الفضاء الناقل للتجارة الدولية.

2.2- تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الموانئ:

تعتبر التقنية الإلكترونية من الموارد الأساسية للمرافق والمنظمات للتأقلم مع طبيعة العصر ومستجداته إلا أن الدول وخاصة النامية منها ومن الجزائر تواجه مجموعة من المعوقات تعرقل عملية الاستثمار الفعال للتقنية الحديثة ، وتتمثل في معظمها في ضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية ، وعدم مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التقنية .

1.2.2- معوقات تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية:

لتطبيق هذه التقنية أهمية كبيرة لتجنب الآثار السلبية للنظام التقليدي على الاقتصاد الوطني والذي قد ينتج عنه إحجام البضائع عن التعامل مع الميناء لبطئ الإجراءات و كذا الزيادة في تكلفة التشغيل والرسوم ويستلزم تطبيق الإدارة الآلية بالميناء توفير عناصر ضرورية للبنية الأساسية اللازمة لتشغيل النظم المعلوماتية. و قد أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود معوقات جديدة قد يعرقل التحول نحو الإدارة الإلكترونية ومن أهمها : ضعف الوعي الاجتماعي ونقص التمويل والكفاءات البشرية ، والمعلومات ، والتكنولوجيا ، وتختلف التشريعات¹⁵.

أ-المعوقات الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية : يتمثل في انعدام التخطيط والتنسيق مع الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية ونقص المعلومات والبيانات وكذا عدم الاعتماد على خطط إستراتيجية لمواجهة التحديات مما يستوجب وجود تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات .فرغم سعي الجزائر لمواكبة مختلف التطورات التكنولوجية إلا أنها تحتل موقفا ضعيفا في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات. لذا يجب الاستفادة من مزايا الرقمنة والإدارة الإلكترونية باتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير متطلبات الأمانة لاستخدام الرقمنة وتوسيع انتشارها.مع الحرص على ضرورة وجود نظام وطني للمعلومات يتولى مهام المتابعة والتنفيذ والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

ب-المعوقات التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية : بإتباع تقنية الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها يمكن وضع المؤسسات موقع تنافسي عن طريق توظيفها وإدارتها ، وبالمقابل يلاحظ أن الدول النامية لم تستطع الاستفادة من إمكانيات التقنية سبب هذه العوائق التقنية التي كانت الحاجز أمام تقدم المعلومات ومن أهمها ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وضعف كفاءتها التشغيلية ما يحول دون دخولها نحو البيئة الإلكترونية ومن أهم هذه المعوقات¹⁶.

-عدم إنجاز البنى التحتية والشبكات المطلوبة للاتصالات.

-عدم وجود بنية تحتية تكاملية على مستوى الموانئ مما يعرقل تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمؤسسة بشكل تقني سليم.

-عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي عند بعض الإداريين.

كما أن ضعف البنية الأساسية لنظم المعلومات والاتصالات وضعف كفاءتها التشغيلية يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه تحول بعض المرافق إلى البيئة الإلكترونية.

ج-المعوقات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية : يعد العنصر البشري من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها نحو التقدم والازدهار في جل المجالات وبالتالي فالنقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي يعد عائقا يواجه المؤسسات المينائية وكل القطاعات الحيوية داخل أي دولة وبالأخص الدول النامية وتتمثل في :

-قلة عدد الموظفين العمال الذين لهم الإلمام بالمهارات الأساسية لاستخدامات الحاسبات الآلية وشبكة الانترنت.

-قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة والمتطورة .

-عائق اللغة الإنجليزية لدى بعض الموظفين .

-خوف العاملين من سلبات التقنية الحديثة .

د-عوائق مالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية: تتمثل أهمها في:

-قلة الموارد المالية لتوفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ومجالات تطوير الحواسيب الآلية وربط الشبكات .

-محدودية المخصصات المالية المخصصة لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات

-ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحواسيب الآلية ونقص الأيدي الجاهزة .

إذا ونظرا لأهمية الإدارة الإلكترونية في تفعيل وتنمية الموانئ ولأهمية الحاسبات الآلية في هذا المجال ، فلا بد من تأطيرها ومحاولة إزاحة كل هذه العراقيل من أمامها برفع كفاءتها كمورد اقتصادي تسيير هام، بدءا بنظم معالجة البيانات وصولا إلى نظم دعم القرار، وذلك باستغلال خصائص تقنيات المعلومات بشكل متكامل ، حيث تعمل الإدارة الإلكترونية بالموانئ على ربط جميع الكيانات العاملة بالميناء وتزويدها بشبكات الاتصالات الخارجية والداخلية وتأسيسها ضد الاختراقات الأمنية للأنظمة.

2.2.2. - معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الموانئ الجزائرية:

أصبح استخدام تقنية المعلومات أمرا حتميا ، يفرض نفسه على واقع الحياة في مختلف المجالات الوظيفية والخدماتية¹⁷، وهو ما دعا الكثير لهذه الدول في مختلف المجالات والقطاعات إلى تطبيق فكرة الإدارة الإلكترونية بغرض إنجاز خدماتها وأعمالها كما أشرنا بشكل جيد وفعال ، حيث أحدثت تقنيات المعلومات والاتصالات تطورات هائلة على مستوى تطلعات الأفراد والمؤسسات ، وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى اللحاق بركب التكنولوجيا والتطورات المتلاحقة من خلال تبني أحدث التكنولوجيات في التسيير والإدارة ، وبناء نظم معلومات إلكترونية متكاملة من أجل تطبيق فعال للإدارة الإلكترونية نمو مؤسساتها المختلفة وعلى مستوى الموانئ لدورها الفاعل في الاقتصاد الوطني وللتطور السريع والنوعي للتجارة الإلكترونية حيث أصدر المشرع الجزائري قانونا خاصا بالتجارة الإلكترونية إلى جانب العديد من القوانين والمراسيم التي حاول من خلالها إبراز اهتمامه بالمجال التكنولوجي والإلكتروني .

وإذا كان تطبيقها بالبيئة الجزائرية يواجه تحديات كثيرة تقف عائقا أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية ، وإن كانت الجزائر كما أشرنا من الناحية التشريعية قد وضعت العديد من النصوص القانونية الخاصة بالمجال المعلوماتي والتكنولوجي وقد تم إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر منذ فترة وجيزة وإذا كان لم يتجسد بعد كما يجب.

-عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية وبإضافة أو دمج بعض الإدارات مع

بعضها وتحديد العلاقات والسلطات بين الإدارات .

- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو مؤسسات ومرافق إلكترونية.

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية ، وهو ما يحد من مشاريع التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية ، يحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل غياب تشريعات قانونية قادرة وتطبيقها في المجال العلمي يجرم اختراق برامج الإدارة الإلكترونية ، إضافة إلى الإشكالات في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل.

- غياب الدورات التكوينية : في ظل التحولات الإلكترونية للعاملين بالإدارة.

- بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج.

- ومن أهم العراقيل التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى النقل البحري والمؤسسات المينائية بالجزائر ، ضعف الدعم المالي ، فإن مشروع هام مثل هذه المشاريع التنموية الهامة يستوجب أمولا ضخمة متلائم مع هذا الأسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته ليؤمن له فرصة الاستمرار والتطور ، وهذا ما تعاني منه معظم المرافق الجزائرية .

فالإدارة الإلكترونية بالجزائر لا زالت في مهدها مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السبابة في تبني مدخل الإدارة الإلكترونية ضمن ما سمي بعملية الترقية الإدارية¹⁸ ، لذا كان لزاما على الإدارات الجزائرية مواكبة تلك التغيرات المستمرة¹⁹.

ومن أهم العراقيل التي تقف أمام التسيير الإداري التكنولوجي والإلكتروني بالجزائر على ما يلي:

- التأخير في استعمال البنى التحتية للاتصالات وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية لدور العالم المتقدم في هذا المجال لا سيما وأن الجزائر مقربة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية .

وعليه ولمواجهة هذه التحديات والقضاء على هذه العراقيل لا بد من تنسيق الجهود والمبادرات المتفرقة بمناسبة التحديات والعقبات لإيجاد الحلول المناسبة ، لضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية والاستفادة من تجارب الدول الناجحة والمميزة في مجال التقنية.

الخاتمة:

إذا كان المناخ التكنولوجي يزعزع استقرار القانون ، إلا أنه يبقى عامل فعال ومهم ليقدم القانون الذي يفترض فئة مواكبة كل ما هو جديد خاصة ونحن نعيش عصر التكنولوجيا والرقمنة التي أصبحت تسيطر على كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فأصبحت من متطلبات الحياة العصرية ، ما دفع بالمفكرين والباحثين والفقهاء ورجال القانون إلى رفع التحديات المستجدة بفعل التطورات التكنولوجية يوضع قوانين وتنظيمات تشريعية ملائمة

للاستجابة كحاجيات الاقتصاد الوطني. لكنها غير كافية لضمان الحماية اللازمة ما يستوجب تعديلها وفقا لما هو معمول به في التشريعات الدولية.

وهذا ما يبرز السمة المميزة للقانون باعتباره يتميز بالقدرة على التطور والتأقلم مع خصوصية المجال الاقتصادي والتقني ، هذا وكما أشرنا اهتمام الدول سواء النامية أو المتقدمة بالتطور التكنولوجي في مجال سير وتطوير الموانئ البحري وخلق أدوات وأنماط جديدة للإدارة والتعامل ، إذ رأينا فعلا أن للإدارة الإلكترونية دور هام في زيادة التنافسية بالموانئ البحرية فلا جدال في ضرورة إدماج لجميع المعطيات التكنولوجية ضمن قواعد قانونية تضمن تنظيمه وحمايته خاصة بالنسبة لمرفق هام اقتصادي ، وعليه فإن العصرية والتكنولوجيا تحتاج إلى الإطار القانوني ، فالقانون يهتم بما تقدمه العلوم والتكنولوجيا قادرة على المساهمة في ابتكار قانون جديد مناسب لكل التطورات الراهنة.

ولعل أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من هذه الدراسة :

-جوب دعم الاستعداد الإلكتروني في مجال سير الموانئ من خلال التركيز على تنمية العنصر

البشري .

-التطوير والاهتمام بالبنية التحتية وهو ما يقتضيه تحول سير إدارة من التقليدية إلى الشكل الإلكتروني

فتوفير شبكات اتصالات قادرة على المحافظة على سلامة المعلومات واستيعابها وتوفير تجهيزات آلية .تطوير برمجيات مخصصة وملائمة لطبيعة السوق الجزائر

-تسخير الإمكانيات الضرورية اللازمة للانتقال بمشروع الجزائر الإلكتروني من التخطيط إلى التقنية

التشغيلية مثل لتبادل السلع وما يصاحبه من تبادل الوثائق والسندات وذلك من خلال :

1-تقليص الإجراءات الشككية عن طريق تبسيط وإتمام إجراءات التجارة الدولية .

2-تقليص مدة مكوث السفن ووقت عبور السلع.

3-تخفيض التكاليف اللوجيستية من خلال جدولة التوقيات.

4-تأمين العبور المينائي من خلال الحصول على معلومات دقيقة حول البضائع العابرة.

الهوامش:

¹- بدر محمد السيد القزاز ، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإلكتروني ، دار الفكر الجامعي ،

الاسكندرية ، السنة 2015 ، ص 22.

2- بدر محمد القزاز ، نفس المرجع ، ص ص 24-25.

3- شريف ماهر هيكل ، اللوجستيات والموانئ البحرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2015 ، ص

296.

4- محمد الباقر ، نظام تبادل المعلومات الإلكترونية EDI ، بحث تكميلي لنيل شهادة البكالوريوس ، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية ، السودان ، 2012-2013، ص19.

- 5- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة 2015، ص 73.
- 6- القانون 04/09 المؤرخ في 05 أوت 2009 والمتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد 47.
- 7- أيمن النحراوي، تخطيط وإدارة واقتصاديات الموانئ البحرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2014، ص 387.
- 8- عبد القادر فتحي لاشين، النقل البحري العربي في مواجهة التكتلات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 413.
- 9- عبد المؤمن بن صغير، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي 5 أكتوبر 2016، الجزائر، ص 3، 2016، الموقع الإلكتروني <http://www.democratica.de>، أطلع عليه يوم 2025/02/12 على الساعة 12:00.
- 10 - المرسوم التنفيذي 147/12 المتعلق بإنشاء المجمع المينائي الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 39 المؤرخة في 30 ماي 2021.
- 11 - أيمن النحراوي، التحول الرقمي في الموانئ الذكية، دار الكتب والدراسات العربية، مصر، 2021، ص 291.
- 12 - أحمد يوسف عاشور، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2017، ص 6.
- 13- سعيد بن معلا المعمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1423-1424، ص 20.
- 14 - محمد الباقر، نظام تبادل المعلومات الإلكتروني EDI، بحث تكميلي لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السودان، 2012-2013.
- 15 - بدر محمد الفزاز، المرجع السابق، ص 398.
- 16 - محمد عبده عطية، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الموانئ العربية، المجلة العربية للعلوم الإدارية- جامعة الدول العربية، مصر، 2018، ص 214.
- 17- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 تتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28-16 ماي 2018.
- 18 - المرسوم التنفيذي 91/04 المتضمن إنشاء الوكالة لترقية الحظائر التكنولوجية وتطورها وتحدد تنظيمها وسيرها، ج ر عدد 19 مؤرخة في 28 مارس 2004، الجزائر، المرسوم التنفيذي 16-2016 يحدد كفاءات حفظ الوظيفة الإلكترونية، ج ر عدد 28 مؤرخة في 08 ماي 2016، القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الغلام والاتصالات ومكافحتها.
- 19- عبان عبد القادر، المرجع السابق، ص 104.